فوق الطاولة

د. سعد بساطة

جائزة لحل: لغـز «الونـش» المفقود!

القصة من أولـها: في ثمانينيات القـرن الماضـي؛ استيقظ المواطنون (في بلد عربي شقيق سأتحفظ على ذكر اسمه) على خبر مريع.. سرقة ونش حفر مترو الأنفاق..؟ ولكن.. كيف تمت سرقته (بحجمه الديناصوري العملاق) من أكبر ميدان في العاصمة؟ بدأت تحقيقاتِ الدولة والإدارات: والأمن؛ وجرى البحث؛ حتى إنّ الشرطة داهمت محال تجار الخردة.. بلا طائل! أسـابيع وشـهور؛ ولم يظهر بصيص أمل يقود لنتيجة ضِمن التحقيق المفتوح؛ ونسي الناس الموضوع برمته! وافتتحت الحكومة بقضّها وقضيضها المترو بعد سنوات (ومثل القصص الأسطورية: عاشوا بثبات ونبات وخلفوا صبيان وبنات)!

إلى أن أتـى زلـزال مدمر للعاصمة (غـير المذكور اسمها)؛ وأتى للبلد تبرعات كثيرة؛ من دول بشرق المعمورة وغربها؛ ومنها شركة دولية لأول مرة تشحن لميناء هذا البلد؛ لفت اسم الشركة المهندس المسؤول (وهو بالمناسبة من «الباحثين عن المتاعب»)؛ فطفق ينقب في الأوراق والسجلات إلى أن اكتشف أنّ الشركة (التي تقول إنها تتعامل مع البلد) هي ذاتها التي شحنت «الونش المفقود»!

تواصل صاحبنا مع شركة الشحن متسائلاً؛ فأكّدت له أنها تشحن لبلده وللميناء المذكور لأول مرة فعلاً! هنا (حسب التعبير العامي: لعب الفار في عبو) فتواصل هنا مع شركة تصنيع المعدات (هي ذاتها شركة تصنيع الونش)؛ وهنا المفاجأة... أجابت الشركة بدقة «كان بيننا مفاوضات لشراء الونش؛ ولم تثمر عن نتيجة ولم يتم شراء الونش!»!

يعني بكل بساطة: الونش تم شراؤه على الورق؛ وتم شحنه على الورق؛ ووصل على الورق «برضو»؛ تم تخليصه جمركياً على الورق؛ واستلمته شركة إنشاء الأنفاق على الورق أيضاً؛ وجرى تعيين سائق له ومساعد وميكانيكي على الورق؛ وجرى صرف وقود له على الورق؛ وتمت صفقات شراء قطع غيار للتصليح والصيانة على الورق؛ وتم أثناء ذلك شراء ضمائر مجموعة من شهود الزور ليؤكدوا أنهم شاهدوا الونش وهو يحفر بكل همة ونشاط...!

سؤالنا: من المسؤول عن هذه التركيبة الشيطانية؟ مجموعة من موظفي المترو والجمارك والميناء؛ وقد كسبوا من وراء الحيلة القذرة ملايين الدولارات؛ اقتسموها – بالعدل – فيما بينهم! وجرى إقفال الموضوع والتحقيقات في حينه؛ وتقييد القضية ضد مجهول؛ إلى أن شاءت الأقدار؛ ولو بعد سنوات طويلة أن تظهر خيوطاً أدت لكشف الخدعة.

النتيجة باختصار: الفساد موجود منذ بدء الخليقة؛ وأهم وسيلة لحوه هي الرقابة المستمرة؛ ولدى كشف عملية مثل تلك يجب أن يعاقب أصحابها أشد العقاب؛ ليكونوا عبرة للغير.

سأل مستخدم مديره (عاشق اللغة العربية): لماذا وصلت شركتنا – التي كان لها عز وسمعة هائلين– إلى الحضيض؟

أجابه: لأنّ الأخلاق صارت فعلاً ماضياً؛ والسرقة: فعل أمـر؛ والإدارة: فاعـلاً؛ والموظفـين: مفعولاً بـه؛ والكسب السريع: مفعولاً لأجلـه؛ والفساد: حالاً؛ والرواتب: ممنوعة من الصرف؛ والضمير: مستتراً؛ والمصلحة الوقتية: مبتدأً؛ والالتزام: خبر كان المحذوف؛ والصدق: منفياً؛ والكذب: توكيداً؛ والانتهازية: مفعولاً مطلقاً؛ والوظيفة: أداة نصب؛ والموظف: حرف جر؛ والخزينة: اسماً مجروراً؛ والفقر: حال العمال؛ والأوجاع: ظرفاً؛ والسرور: مستثنى؛ فلا تستعجب من حال مستقبل شركتنا المبني للمجهول: فنحن لا محل لنا من الإعراب!

في الخـتام: السلطة المطلقة هي باختصار مفسدة مطلقة!

في حالة نادرة اللحم الأحمر أرخص من الأبيض

أسعار الفروج تحقق ارتفاعات قياسية ورئيس لجنة المربين متفاجئ!

| رامز محفوظ

ما نشهده من أسعار جنونية للحوم البيضاء على وجه الخصوص يؤكد أن النشرات السعرية التموينية الصادرة بشكل دوري ليست أكثر من حبر على ورق وبعيدة كل البعد عن الواقع الحقيقي لأسعار الفروج.

خلال جولة لـ«الوطن» على بعض أسواق دمشق لبيع اللحوم البيضاء تبين أن سعر الفروج الحي تراوح بين ٩,٥ و١١ ألف ليرة، على حين تم تحديده في آخر نشرة تموينية صدرت بسعر ٨٢٠٠ ليرة كما تراوح سعر الفروج المذبوح والمنظف في السوق بين ١٢ و١٣,٥ ألف ليرة وتم تحديده في النشرة بسعر ١١ ألف ليرة، وتراوح سعر كيلو الشرحات الذي وصل لأرقام تعتبر خيالية بين ٢٣,٥ و٢٥ ألف ليرة، على حين تم تحديده بالنشرة التموينية بسعر ١٩,٥ ألف، كما تراوح سعر كيلو السودة مابين ١٥,٥ و١٨ ألف ليرة وحدد في النشرة التموينية بسعر ١٤ ألف ليرة وتراوح سعر كيلو الكستا في السوق بين ١٣,٥ و١٦ ألف ليرة وحدد في النشرة بسعر ١٢,٥ ألف ليرة وتراوح سعر الجوانح بين ١٠ و١١,٥ وحدد في النشرة التموينية بسعر ٩ آلاف.

بعض أصحاب محال بيع الفروج وأجزائه أكدوا أن الإقبال على الشراء انخفض بنسبة كبيرة وخصوصاً خلال الأسبوع الماضي حيث وصلت الأسعار لأرقام لم تشهدها أسواق مبيع الفروج من قبل، مؤكدين أنهم خفضوا الكميات التي يشترونها نتيجة ضعف التصريف وخوفاً من تلف الفروج نتيجة الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي.

بعض المواطنين الذين التقتهم «الوطن» أكدوا أن شراء اللحوم الحمراء اليوم أفضل من شراء الفروج وأجزائه لأن أسعارها باتت أرخص وفي حال اضطررنا لشراء الفروج فإننا نشتري بالقطعة والقطعتين، مؤكدين أنه من غير المعقول أن تصل أسعارها لهذا الحد ومطالبين بضرورة تدخل وزارة التجارة الداخلية لوضع حد للارتفاع الجنوني بالأسعار.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أمين سر غرفة زراعة دمشق عضو لجنة مربي الدواجن محمد جنن أن السبب الرئيسي للارتفاع الجنوني لأسعار الفروج وأجزائه في السوق ارتفاع أسعار الأعلاف مؤخراً، إذ وصل سعر الكيلو منها اليوم لحدود ٣٨٠٠ ليرة، موضحاً أن كيلو الفروج الحي يكلف المربي في أرض المنشأة (فقط ثمن أدوية وأعلاف) أكثر من ٩ آلاف ليرة على حين تم تحديده في آخر نشرة ٨٢٠٠ ليرة.

> أمين سر غرفة زراعة دمشق لـ«الوطن»: السبب ارتفاع أسعار الأعلاف والبنزين

وأشار إلى أن إنتاج الذرة الصفراء المحلية سيبدأ قريباً لذا من المفترض أن تنخفض أسعار الأعلاف في السوق قريباً وينخفض معها سعر الفروج.

وعن تأثير ارتفاع سعر البنزين مؤخراً على سعر الفروج بين جنن أن ارتفاعه أثر في أجور النقل التي ارتفعت من الطبيعي مع ارتفاع أجور النقل أن ترتفع أسعار الفروج.

أما رئيس لجنة مربي الدواجن نزار سعد الدين فاكتفى بالقول لـ«الوطن» إنـه متفاجئ من ارتـفـاع أسـعـار الفروج.

من دون تأمين مستلزمات الإنتاج لن يكون لدينا إنتاج.. أكاديمية تقدم وصفة لتحسين إنتاج القمح

تجديد صفات الصنف كل ٥ سنوات وليس ٤٠ عاماً واستنباط أصناف ذات قدرة تحمل عالية

| طلال ماضي

أكدت الأستاذة الجامعية الدكتورة المهندسة الزراعية ليلى بركات أن حل مشكلة تناقص مخزون القمح والتحول من مرحلة الاستيراد إلى الاكتفاء الذاتي يكون من خلال التوسع الأفقي والعمودي بالإنتاج المتعلق بوحدة المساحة والمساحة المزروعة، وتجديد صفات الصنف كل ٥ سنوات وليس كل ٤٠ عاماً.

وبينت بركات في تصريح لصحيفة «الوطن» أن التوسع الأفقي في الإنتاج يكون من خلال زيادة المساحة المزروعة من القمح وإيجاد الأراضي الزراعية المناسبة، وتوفير كل مستلزمات زراعته، وإذا لم نؤمن مستلزمات الإنتاج فلن يكون لدينا إنتاج، أما التوسع العمودي فيعتمد على استنباط أصناف ذات قدرة تحمل عالية ومقاومة للأمراض ومتحملة للإجهادات البيئية من حرارة وتملح وجفاف وغيرها.

وبالنسبة لموعد الزراعة الأمثل اعتبرت بركات أن تداخل مواعيد الزراعة يؤثر في وجود الآفات وانتشارها، لذلك يجب توحيد موعد الزراعة في المنطقة الجغرافية الواحدة، والموعد المناسب يكون من خلال الاعتماد على التوقعات الجوية والاستشعار عن بعد، وأفضل موعد للزراعة بين منتصف شهر ١١ ونهايته.

وأشارت بركات إلى أنه من خلال المتابعة والخبرة تبين أن ريات الإنبات الزراعية المكررة تقلل عدد السنابل، وفي بعض المناطق أصبح النبات يتعرض لعملية الغرق والتغريق من الفلاحين وخاصة المناطق القريبة من مصادر المياه أو الذين يعتمدون على الطاقة الشمسية في الري لكونهم لا يدفعون تكاليف التشغيل، ومن أسباب فشل الزراعات المروية عملية الغرق التي تحدث عند المزارع، مشيرة إلى أن عدد الريات المطلوبة بعد الإنبـات قليل وعـدم الاتجـاه إلى إغـراق المحصول بالمياه.

ولضمان زيادة الإنتاج الكلي من النبات دعت بركات إلى اتباع حزمة من التوصيات المرجوة للوصول إلى الزراعة المناسبة، واختيار الصنف الذي يتلاءم مع البيئة إضافة إلى أن منطقة زراعة هذه الأصناف يجب تكون جيدة ومعاملة فطرياً ومجـدة ولم تتدهور صفاتها بعد، وأن تجدد صفاتها كل ٥ أو ٦ سنوات وليس كل ٤٠ عاماً كما هو متبع اليوم.

كذلك الانتباه إلى عملية الخلط التي تحدث لأن هذا الإجراء خطأ وخطير جداً، لأن كل صنف له عملياته الخاصة ومتطلباته، ويجب أن تكون المحاريث المستخدمة في الأراضي البعل مختلفة عن المحاريث في الأراضـي المرويـة، ويجب تجهيز البـذارات المناسبة مع الأصناف الموجودة، والالتزام بمعدل البذار، ويختلف معدل البذار حسب نوع الزراعة (عفير وخضير وبذار)، والمهم الكثافة النباتية في المتر المربع للحصول على محصول عال.

وبالنسبة لعمليات التسميد بينت بركات أنها من أهم العمليات التي يجب أن يقوم الفلاح بها ونقص التسميد هو سبب فشل الزراعات، وليس المهم الكمية بقدر توقيت إضافة السماد ويجب التركيز على توفير عناصر عضوية للتربة تحسن من قـوام التربة، وأن توفر ١٧٠ وحدة آزوت بالهكتار سنوياً وإضافة العناصر الصغرى حيث القمح يحتاج إلى ١٦ عنصراً وليس إلى ٣ عناصر فقط، واليوريا هي أقل وحدة آزوت موجودة تليها النترات وهذا يمكن توفيره من إضافة السماد العضوي أو الأزوت.

وأكدت بركات أن المطلوب لرفع إنتاجية وحدة المساحة هو الانتباه والوعي من الفلاحين على أن كل صنف له سقف لإنتاجه، وكل صنف له قدرة على الإنتاجية والتحول إلى الإرشاد المتكامل من خلال تكليف جيش من المهندسين بمراقبة الحقول، وهذا سوف ينعكس على اتجاهين زيادة خبرة المهندس الزراعي بالدرجة الأولى، وضمان إنتاجية المساحة وتقنين استخدام الأسمدة المفرطة، أو المياه المفرطة ويكون المهندس الزراعي هو من يتابع الحقول بدلاً من ذهاب الفلاحين إلى الصيدليات الزراعية، ويمكن أن يكون من يوصف بالصيدلية أدوية عشوائية لكونه ليس من اختصاصه، ومن الفوائد أيضاً مراقبة الإصابات والتخلص من بقايا المحصول السابق وتنظيم مواعيد الزراعة وتقديم الخدمات الأخرى في حال فكرت الدولة في تقديمها كالحراثة المجانية أو إحداث جمعيات تعاونية للري بالطاقة الشمسية تكون بإشراف المهندسين.

أوجاع صناعيي القطاع الكيميائي

التموين ترفض بيانات التكلفة التي يقدمها الصناعي

المفتي لـ«الوطن»: الضرائب المفروضة من وزارة المالية مرتفعة جداً وتعجيزية

| هناء غانم

جدد صناعيو غرفة صناعة دمشق وريفها مطالبهم المتعلقة بقطاع الصناعات الكيميائية مؤكدين ضرورة إنصافهم في القضايا المطروحة وبيان إمكانية إيجاد الحلول المناسبة لها مع الجهات المعنية لضمان استمرار عمل المنشآت الصناعية وذلك بحضور رئيس غرفة الصناعة سامر الدبس وجميع الصناعيين واللجان العاملة في هذا القطاع.

والبداية كانت حول إيجاد حل آنٍ وسريع ريثما يتم إصدار قانون تعديل التشوهات الجمركية لزيادة القدرة التنافسية للمنتج الوطني خاصة وأن الصناعي اليوم يفقد الكثير من فرص التصدير لأن المواد الأولية اللازمة للصناعة والتي رسمها الجمركي ٥ بالمئة و١٠ بالمئة غير معفاة من الرسوم الأمـر الـذي طالب بـه الصناعيون أسوة بالمواد التي رسمها ١ بالمئة وفق القانون ٣٠ حتى لو كان ذلك لمدة عام.

وبـيّن محـمـود المفتي أمـين سـر القطاع الكيميائي لـ«الوطن» أن الموضوع الأهـم الذي يجب النظر فيه هو أن يكون تمويل جميع المواد المستوردة بالليرة السورية وليس نصفها بالقطع الأجـنـبي لأن هذا القانون غير مشرع والتداول بغير الليرة السوري ممنوع، مشيراً أيضاً إلى موضوع بيانات الكلفة التي يقدمها الصناعي والتي تمتنع المديرية في وزارة التجارة الداخلية عن استلامها وتأخيرها علماً أن هناك ارتفاعاً عالمياً بالأسعار شمل حوامل الطاقة والكلف والمواد الأولية. لذلك من الحكمة توضيح بيانات الكلف والعمل بشفافية حتى لا تباع المواد بأسعار زائدة تصل لنحو ٢٠ بالمئة.

وأكـد الصناعيون أهمية العمل على رفع الضميمة على مستوردات الزيوت المعدنية الجاهزة والمعدة للبيع بالتجزئة لحماية المنتج الوطني، والسماح باستيراد عدد من المواد الأولية المهمة والضرورية كالزيت النباتي المعطل الـذي يدخل في صناعة الدهانات كونه أحد مدخلات الإنتاج مع العلم أنه زيت معطل أي غير قابل للاستخدام البشري، إضافة للزجاج الشفاف والمرايا غير المسموح استيرادها لعدم القدرة على إنتاجها محلياً، الأمر الذي ساهم بارتفاع أسعارها والسماح بتصدير الجلود لنهاية العام الحالي وتقديم التسهيلات لمنح موافقات التصدير.

وعن موضوع اللصاقة الخاصة بالأدوية البيطرية والمبيدات لم يعترض الصناعيون على ثمن اللصاقة وإنما على آلية العمل المتبعة التي يجب أن تكون سريعة موضحين أن التأخير يصل إلى نحو ٢٥ يوماً الأمر الذي يعتبر مخالفاً لنظام وشروط معامل الدواء وكذلك يعوق عملية الإنتاج والتصدير.

ومن القضايا التي طرحت أيضاً الطلب والتأكيد على منح مهلة للصناعيين لبداية عام ٢٠٢٣ لتطبيق نظام الربط الإلكتروني للفواتير ليتمكن الصناعيون من الاستعداد بشكل كامل للتنفيذ وتهيئة الإمكانات وإعداد البرامج المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع.

المفتي اعتبر أن موضوع الربط الإلكتروني هو أمر منطقي. ومحق لجميع الصناعيين لجهة الدفاتر والحسابات والموردين، وأوضح أمين سر القطاع الكيميائي ضرورة وجود عدالة ضريبية واضحة وأن تكون نسب الأربـاح حقيقية ومنطقية وتتناسب مع جميع المهن، وأيضاً إيجاد آليات مبسطة لتمويل إجازات الاستيراد للصناعيين، لأنه من غير المنطقي أن تصل إحدى الشرائح إلى ٣٥ بالمئة حتى إن نسب الأرباح المفروضة من وزارة المالية غير منطقية ومرتفعة جداً وتعجيزية أي أن تكون نسب الأرباح ٥ بالمئة للصناعي والضرائب على نسب الأرباح لا تتجاوز ١٥ بالمئة، مؤكداً أنه بذلك يكون هناك عدالة لجهة المكلف وللخزينة العامة للدولة حتى يكون هناك شفافية بالتعامل لبناء ثقة حقيقية بين المكلف والدوائر الحكومية.

كذلك تم التطرق لضـرورة أن تكون المواصفات والمقاييس السورية تواكب المواصفات الإقليمية والعربية ودول الجوار خاصة وأن هناك تباطؤاً بعملية وضع المواصفات القياسية السورية.

> إعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية لمدة عام على الأقل ومنحهم مهلة قبل تطبيق نظام الربط الإلكتروني للفواتير

عن قرار دعم شحن تصدير البندورة والخيار

لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه: ليس لنا أي علم بالموضوع والقرار لن يجدي نفعاً

دعم الصادرات لـ«الوطن»: التصدير سيكون للدول المجاورة حصراً كالعراق والأردن

| جلنار العلي

لاقى قرار رئاسة مجلس الوزراء الذي صدر في الرابع من الشهر الحالي، والمتضمن زيادة الكميات المستجرة من محصولي البندورة والخضار من الفلاحين بنسبة ١٠ بالمئة عن الكميات المعتادة وإطلاق برنامج دعم شحن تصدير الفائض منهما بنسبة ٢٠ بالمئة، بعض التخوّف لدى المواطنين من جهة أن يؤدي التصدير إلى ارتفاع سعر هاتين المادتين في السوق، ولدى الفلاح أيضاً من جهة أن تكون أسعار الشراء الحكومية قليلة وغير مناسبة لتكاليف الإنتاج. إضافة إلى المصدر الذي بات يدفع أجور الشحن وفق أسعار السوق السوداء.

واستـغـرب عضو لجـنـة تجـار ومـصـدري الخضر والفـواكـه في دمشق محمد العقاد من عـدم اجتماع المعنيين بقرار إطـلاق برنامج دعـم شحن التصدير بأعضاء اللجنة كمصدرين، لافتاً إلى أنه لم يتم أخذ رأيهم بالتكاليف التي يتكفلون بها في الشحن، وخاصة أنهم يعرفون كل المعطيات على أرض الواقـع على عكس الجهات التي تدرس القرار من وراء الطاولات، معتبراً أن هذا البرنامج لن يجدي نفعاً لعدة أسباب أولها أن نسبة الدعم المحددة غير كافية وستكون وفقاً للأسعار الرسمية في الوقت الذي يدفع فيه المصدر وفقاً لأسعار السوق السوداء ويشترون ليتر المازوت على سبيل المثال بـ٦٠٠٠ ليرة، مضيفاً: «يجب أن يتحملوا كل التكاليف أو الجـزء الأكـبر منها أو إلغاء القرار بالكامل، ولماذا لا يتم تخصيص محطة على طريق درعا مخصصة لبرادات الشحن للبيع بالسعر المدعوم، ولماذا تم تحديد مادتي الخيار والبندورة فقط في البرنامج؟ بالوقت الذي يعد سعر البندورة جيداً ويتم تصدير ٢٥ براداً منها يومياً؟ ناهيك عن أن الخيار لا ينفع للتصدير لكونه سريع التلف ولا يحتمل نقله مسافات طويلة».

من ناحيته، يرى رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو في تصريح لـ«الوطن» أن قرار دعم الشحن سيسهم بزيادة الصادرات، وخاصة أن إنتاج هاتين المادتين جيد وهي محاصيل غير قابلة للتخزين فيجب دعم تصنيعها أو تصديرها أو تسويقها داخلياً، لافتاً إلى أن الاتحاد يتعاون مع وزارة الصناعة التي شكّلت معاملها لتعزيز الكميات المسوقة لديهم للتصنيع، إضافة إلى معامل القطاع الخاص التي تعمل بشكل جيد.

ورداً على تخوّف الشارع من أن يؤدي القرار إلى ارتفاع أسعار المواد بالسوق المحلية، أكد كشتو أن التفكير الذي يربط التصدير برفع الأسعار غير صحيح كفكر اقتصادي، إذ هناك سعي دائم لتحقيق التوازن بين العرض والطلب لتحقيق الفائدة للمنتج والمستهلك معاً، متابعاً: «ولكن إذا منعنا التصدير وخسر المنتجون فسيستفيد المستهلك مدة قصيرة، ولكن ستكون دورة الإنتاج بالمرحلة التالية ضعيفة جداً».

وتابـع: «ولكن محصول البندورة لن يصل سعره إلى ٥٠٠٠ ليرة كما حصل في البندورة الشتوية ذات الزراعة المحمية عالية التكلفة لأننا نتكلم اليوم عن إنتاج صيفي مكشوف وسيكون السعر منطقياً ومتوازناً بغض النظر عن القوة الشرائية للمواطن لأن هذا أمر مختلف، لكن ما يهم أنه إذا كانت تكلفة كيلو البندورة ١٠٠ ليرة على سبيل المثال فسيباع بـ١١٠ ليرات لأن المنتج مواطن ومستهلك أيضاً».

وفيما يخص القرار المتعلق باستجرار كميات أكبر من هاتين المادتين بنسبة ١٠ بالمئة، وحول سعر الشراء من الفلاح، قال كشتو: «يجب أن يتم تحديده وفق العرض والطلب، ويكون التدخل وفق سعر السوق، أما إذا وضعنا سعراً معيناً بغية أن يستفيد المنتج والمستهلك، فأعتقد أننا لن نكون قادرين على تطبيقه»، لافتاً إلى أن هذا القرار يأتي لتعزيز الطلب وبالتالي تحقيق توازن سعري في السوق.

من جهته، بيّن رئيس هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض في تصريح لـ«الوطن» أنه سيتم الاجتماع مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك واتحاد غرف الزراعة والتجارة لمناقشة الدعم المقدم في الشحن لكل دولة على حدة، وسيكون الدعم وفقاً لسعر المصرف المركزي، مشيراً إلى أن هذا القرار جاء لتشجيع الصادرات وخصوصاً لهاتين المادتين اللتين يعد إنتاجهما كبيراً جداً بالنسبة لتقديرات وزارة الزراعة، ولدعم الفلاح وتصدير الفائض من إنتاجه ليزرع مرة أخرى في الموسم القادم.

وأوضح فياض أن التصدير سيكون للدول المجاورة حصراً كالعراق ودول الخليج والأردن، لأن الشحن البحري إلى الدول الأوروبية وروسيا يأخذ وقتاً طويلاً يستغرق نحو ٢٥ يوماً، لافتاً إلى أن تمويل الدعم سيكون من ميزانية الهيئة فقط، حيث سيقوم صاحب العلاقة بتقديم أوراقه لاحتساب نسبة الدعم له ويتم تحويلها إلى حسابه بالمصرف الذي يتعامل معه.